الأمم المتحدة

A/C.4/60/SR.20

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr :.General
3 January 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة العشرين

المعقودة في المقر بنيويورك، يوم الثلاثاء ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٤/٣٠

الرئيس: السيد عليف ..... (أذربيجان)

المحتويات

البند ٢٨ من جدول الأعمال: آثار الإشعاع الذري (تابع)

البند ٣٠ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

البند ١١٦ من جدول الأعمال: تنشيط أعمال الجمعية العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-58164 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٤/٤٠.

البند ٢٨ من جدول الأعمال: آثار الإشعاع الذري (تابع)

١ - **السيد محيي الدين** (الهند): قال إن عمل لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري له تأثيرات عميقة على صحة الآلاف من العمال المهنيين، والخاضعين لأساليب طبية تعتمد على الإشعاع، والعائشين في مناطق من العالم ذات إشعاع قاعدي طبيعي عال، وعامة الناس، وعلى حماية البيئة. إن المرفقات العلمية لتقريري اللجنة اللذين سيصدران في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ ستتضمن أحدث تقييماتها وستكون لها أهمية بالغة.

٢ - ولا يزال السرطان الشاغل الأساسي ضمن الآثار الصحية المستحثة بالإشعاع، رغم أن المرض ينطوي على عوامل عديدة. وليس هناك سوى النزر اليسير من البيانات الثابتة عن الآثار الصحية لجرعة الإشعاع المنخفضة. إن الاستبصارات العلمية الجديدة بشأن موت الخلايا وفساد الحمض النووي الصبغي وإصلاحه وردود فعل أجهزة المناعة تثري النقاش في المجتمع العلمي بشأن خطر حالات التعرض لجرعة منخفضة، التي أشارت الأبحاث الأخيرة إلى أنها يمكن ألا تكون ضارة دائما. إن الخلاف الراهن في الرأي بشأن الآثار الصحية للتعرض الطبيعي والطبي لجرعة منخفضة من الإشعاع يحتاج إلى حل عن طريق جمع المزيد من البيانات المباشرة، سواء الإيكولوجي منها أو الوبائي. ويجب على الوكالات الدولية دعم الدراسات الوبائية على السكان الذين يعيشون في مناطق ذات إشعاع قاعدي عال، مثل الهند والصين وإيران والبرازيل، بحيث لا تشمل السرطان وحده، بل أيضا الاختلالات الوراثية، ويجب إخضاع النتائج لتحليل نقدي.

٣ - وترحب الهند باشتراك اللجنة العلمية، هي والوكالات الدولية والوكالات التابعة للأمم المتحدة، في محفل تشرنوبيل الأخير. وستؤدي جهود اللجنة إلى المساعدة في تكوين صورة أكمل للآثار الصحية لهذا الحادث.

٤ - وعلى الأمم المتحدة تزويد اللجنة لعلمية بميزانية قوية تتيح لها تأدية عملها بفعالية والاستعانة بخبراء استشاريين مؤهلين.

اعتماد مشروع القرار المتعلق بآثار الإشعاع الذري (A/C.4/60/L.8)

٥ - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار الذي لا يُنتظر أن تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية. وأعلن انضمام تركيا والجمهورية الدومينيكية وكوستاريكا إلى مقدمي مشروع القرار.

٦ - **السيد فرايدنلند** (النرويج): قال إن النرويج أيضا تود أن تنضم إلى مقدمي مشروع القرار.

٧ - اعتمد مشروع القرارA/C.4/60/L.8.

البند ٣٠ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (A/60/13، A/60/439)

٨ - **السيدة أبو زيد** (المفوضة العامة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)): قدمت التقرير السنوي للأونروا، الذي يغطي الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/60/13)، قائلة إن الوكالة ظلت طوال ما يربو على خمسة عقود توفر الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في خمسة ميادين للعمليات: الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان والضفة

الغربية وقطاع غزة. ويخصص ستون في المائة من ميزانيتها للتعليم الذي يحظى بأهمية محورية لدى اللاجئين أنفسهم والذي يتسم بجودة عالية. وحظيت خدمات الوكالة للرعاية الصحية أيضا بثناء منظمة الصحة العالمية مؤخرا لمداها الشامل. وكان من السمات المهمة الأخرى منذ البداية شبكة الوكالة للسلامة الاجتماعية التي توفر ضرورات الحياة الأساسية — المأوى والغذاء والماء. ويجري الآن توفير الغذاء والنقد لما يزيد على ٦٠ ٠٠٠ أسرة تعيش في عسر بالغ، كما يجري دعم الجهود المجتمعية لتعزيز تمكين النساء والجماعات الضعيفة الأخرى. ويعد برنامج الوكالة للتمويل الصغير والائتمانات الصغيرة، الذي ظل يعمل طوال ١٥ عاما، وافدا جديدا نسبيا إلى الوكالة. أما الآن فقد أصبح أكبر مقدمي الائتمانات الصغيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وجرى توسيعه ليشمل الجمهورية العربية السورية والأردن. وقُدّم في هذا العام زهاء ١٨ مليون دولار من القروض — بزيادة ٣٤ في المائة على عام ٢٠٠٤ — ومعدلات السداد عالية رغم التقهقر الاقتصادي.

٩ - إن الوكالة تواجه عقبات عديدة، ليس أقلها تدابير التقشف التي بدأ تنفيذها في منتصف التسعينات. وأدى نقص التمويل الناجم عن ذلك إلى التأثير بشكل أساسي على نوعية خدمات الأونروا والقدرة على جذب الموظفين المؤهلين واستبقائهم. وقد عجزت الوكالة عن الاستثمار في الصيانة والمباني الجديدة، ولا سيما المدارس؛ وأصبح المعتاد الآن الفترات المزدوجة وحجرات الدراسة المكتظة. ولن تستطيع الوكالة، بدون مزيد من الأموال، الحفاظ على نوعية حتى الرعاية الصحية الأولية. ولكي تصل إلى جميع اللاجئين المحتاجين، فإن عليها تحويل معونتها الغوثية والغذائية من النهج القائم على الحالة إلى النهج القائم على الاحتياجات.

١٠ - إن برنامج الطوارئ الإضافي لتوزيع الغذاء والضروريات، الذي ظلت الأونروا تنفذه منذ الأزمة في أواخر عام ٢٠٠٠ في الأرض الفلسطينية المحتلة، قد أوجد وظائف قصيرة الأجل يزداد الطلب عليها من جانب اللاجئين الذين تهاوت دخولهم نتيجة لحالات الإغلاق والعنف المستمر. وقد حصل اللاجئون الذين هدمت منازلهم — عددهم الآن زهاء ١٦ ٠٠٠ — على مأوى مؤقت إلى إن يتسنى بناء مساكن جديدة.

١١ - إن بيئات العمل مختلفة في كل من المناطق الخمس التي تعمل فيها الوكالة وتتغير باستمرار. وكانت محنة اللاجئين الفلسطينيين هي الأصعب تاريخيا في لبنان، وذلك أساسا بسبب قيود العمل. ومع ذلك فإن الحكومة أعلنت مؤخرا خططا لتيسير حصول اللاجئين على وظائف وتحسين ظروف المعيشة في المخيمات الموجودة في البلد؛ وهذا تحول جدير بالترحيب البالغ وباعث على التشجيع القوى. وفي الجمهورية العربية السورية، ساعدت الحكومة إلى حد كبير في دعم التحسينات المبتكرة للإسكان، وفي الأردن يحصل اللاجئون على الخدمات بشكل واسع وكذلك على الجنسية.

١٢ - وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، أثرت الظروف السياسية الأوسع نطاقا على حياة اللاجئين بشدة، ولم يكن بالوسع تنفيذ عمليات الأونروا دون تسهيل من إسرائيل ودعم وتعاون من السلطة الفلسطينية. وفي فترة محاصرة إسرائيل لقطاع غزة في الجزء الأول من الفترة المشمولة بالتقرير، أدى العنف إلى مقتل ٢٣ من تلاميذ الأونروا؛ ولم تراع إسرائيل التزامها بحماية الأطفال الفلسطينيين في الوقت الذي تحمي فيه مواطنيها. وجرى في الداخل انتقال سلس للحكم في السلطة الفلسطينية، وحظيت الوكالة بعلاقات عمل ممتازة معها على كل المستويات. وترى السلطة وجوب استمرار الأونروا في خدمة اللاجئين الفلسطينيين حتى بعد فك إسرائيل لارتباطها، إلى أن تسوى مسألة اللاجئين في مفاوضات الوضع النهائي.

١٣ - وشهد الجزء الأخير من الفترة المشمولة بالتقرير توقفا مستحسنا للمداهمات العسكرية وهدم المنازل، وكان فك إسرائيل لارتباطها مبعث تشجيع آخر لسكان الأرض الفلسطينية المحتلة. وتعمل الوكالة بشكل وثيق مع المبعوث الخاص لفريق المجموعة الرباعية المعني بفضّ الارتباط بشأن أفضل السبل لتوجيه المعونات إلى التغيير الإيجابي والتحسين الاقتصادي. وتركز الوكالة في الوقت الراهن على الائتمانات الصغيرة وإيجاد الوظائف وإعادة بناء المنازل المهدمة، وتتأهب لتوسيع نطاق الأنشطة إذا توافر المزيد من الأموال. وتؤيد الوكالة رسالة المبعوث الخاص وتحذير البنك الدولي بشأن الحاجة إلى فرص اقتصادية ومزيد من حرية حركة الناس والبضائع من غزة إلى الضفة الغربية. وهناك الآن ١,٣ من ملايين الفلسطينيين الذين يجدون أنفسهم محصورين في مساحة صغيرة غير متصلة بالضفة الغربية أو بإسرائيل أو بالعالم الخارجي. إن إنشاء إسرائيل للحاجز الفاصل يؤثر بشدة على حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية، إذ يعزل المجتمعات المحلية الفلسطينية هناك ويحرمها فرص الوصول إلى أجزاء من أراضيها وإلى أماكن العمل والتعليم والرعاية الصحية. وأدى الحاجز أيضا إلى تصعيب العمليات اليومية للوكالة. إن التجدد الظاهر لدورة جديدة من العنف والعنف المضاد أمر مزعج. ولا يزال برنامج الوكالة للطوارئ يشكل شبكة سلامة حيوية للاجئين في قطاع غزة والضفة الغربية، وقد يكون مطلوبا لبعض الوقت مستقبلا.

١٤ - ويجري بانتظام، بالتشاور مع أصحاب المصلحة، تحديث خطة الوكالة المتوسطة الأجل التي قدمت قبل موعدها بعام. وقد اقترحت الأونروا مؤخرا توسيع لجنتها الاستشارية، وشرعت في عملية شاملة لجمع البيانات من أجل تحسين قدرتها على التأكد من الاحتياجات ورصدها، انتظارا لنتائج دراسة أجريت لمساعدتها في تعميم المنظور الجنساني بشكل أفضل. والوكالة منخرطة أيضا في مناقشات داخلية مكثفة بشأن الإصلاح التنظيمي ووضع جدول زمني لإدخال التغييرات. وستتواصل المناقشات في اجتماع مقبل للبلدان المضيفة والمانحة يعقد في وقت متأخر من هذا الشهر.

١٥ - وتعتقد المتكلمة أن إنجازات الوكالة في الأعوام الأخيرة كانت ملحوظة تماما، وخصوصا في ضوء الظروف التي كانت تعمل في ظلها، والعدد المحدود من موظفيها الإداريين، ومواردها المحدودة، والحاجة إلى نقل جميع موظفي المقر الدوليين تقريبا خارج قطاع غزة لأسباب أمنية. وفي الوقت ذاته، تتسع مهام الوكالة لتلبية الاحتياجات المعقدة باستمرار.

١٦ - إن الأونروا، باعتبارها تجسيدا لالتزام المجتمع الدولي تجاه اللاجئين الفلسطينيين، جديرة بدعمه. إن الميزانية القائمة على الاحتياجات، التي أعدت للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، تزيد بحوالي ٣٠ في المائة على ميزانية فترة السنتين السابقة. وتوضح الميزانية بالتفصيل ما هو مطلوب لوقف تدهور نوعية الخدمات وتحقيق أهداف الخطة المتوسطة الأجل. إن الوكالة ستتمكن من التصدي للتحديات التي تجابهها إذا عمل المجتمع الدولي والأونروا معا.

١٧ - **السيد عادل** (مصر): سأل المفوضة العامة هل ستحصل اللجنة الاستشارية على تمويل أكثر في ضوء توسيعها المقترح.

١٨ - **السيدة أبو زيد** (المفوضة العامة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى): قالت إنه لن يكون هناك تمويل جديد للأعضاء الإضافيين، ولكن ستكون هناك حاجة إلى مزيد من الأموال لإنشاء أمانة للجنة. والغرض من التوسيع هو إشراك اللجنة بشكل رسمي أكبر في عمل الوكالة وجعلها هيئة أكثر تنظيما.

١٩ - **السيد فرايدنلند** (النرويج): قدم تقرير الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (A/60/439)، قائلا إنه حتى مع تحسن الرصيد المالي للوكالة، فإن هذا الاتجاه قد لا يستمر. ويضاف إلى ذلك أنه لا تزال هناك فجوة بين الاحتياجات المحددة والأموال المتاحة. ولا بد من استمرار جهود المفوضة العامة في جمع الأموال، والسعي إلى إيجاد قاعدة أعرض للجهات المانحة. ويجب على الحكومات زيادة تبرعاتها، أو الوفاء بتعهداتها، أو البدء في المساهمة في ميزانية الوكالة لفترة السنتين وخطتها المتوسطة الأجل. إن ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ مبنية على الاحتياجات ومقصود بها عكس آثار أعوام متتالية من التمويل الناقص، ورفع مستوى الخدمات، وبناء قدرات الوكالة. ودعا إلى التبكير بالوفاء بالتعهدات والالتزامات قِبل الأونروا، ولا سيما قيام السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية بردّ ضرائب القيمة المضافة ورسوم الموانئ. وينبغي للحكومة الإسرائيلية زيادة تعاونها مع الوكالة في تعظيم فوائد مساهمات الجهات المانحة، وذلك بضمان تقديم خدمات الأونروا بسرعة.

٢٠ - ومع أن مسألة اللاجئين الفلسطينيين مسألة سياسية، فإن مشاكل اللاجئين الراهنة مشاكل إنسانية، ويتحمل المجتمع الدولي نصيبا من المسؤولية في معالجتها. ونظرا إلى عدم وجود أي احتمال لتبدل معايير الفقر والبطالة في المستقبل القريب، فإنه يجب استمرار عناصر معينة من أنشطة الوكالة لحالات الطوارئ في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويثني الفريق العامل على المفوضة العامة للأونروا وموظفيها لجهودهم من أجل استمرار العمليات الأساسية للوكالة رغم قيود الموارد ومشاكل الوصول ميدانيا، ومن أجل توفير الحد الأدنى من الخدمات اللازمة لتمكين اللاجئين من أن تكون لهم حياة منتجة. وأي تقليص آخر لهذه الخدمات لن يؤدي فقط إلى حرمان اللاجئين ظلما من مستوى الدعم الذي يستحقونه، بل يمكن أيضا أن يفضي إلى هز الاستقرار في المنطقة بأسرها. إن الوكالة تقوم بدور حيوي في استقرار وأمن المنطقة.

٢١ - **السيد منصور** (مراقب فلسطين): قال إن محنة اللاجئين الفلسطينيين، الذين يزيد عددهم على أربعة ملايين، ستظل ذات أهمية فائقة بالنسبة إلى المجتمع الدولي إلى أن يتم الاعتراف بحقهم الطبيعي في العودة إلى منازلهم وممتلكاتهم. ولا تزال حالتهم حرجة كما كانت قبل ٥٧ عاما، وزادت من سوئها عقود قضاها الكثيرون منهم في فقر مدقع في مخيمات اللاجئين وفي الشتات، انتظارا لإعمال حقهم في العودة بموجب قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). كما أن حالة مئات الآلاف من الفلسطينيين الذين نزحوا في عام ١٩٦٧ لا تزال عصيبة. وقد تأكد حقهم في العودة بقرار مجلس الأمن ٢٣٧ (١٩٦٧) الذي كان يجب إعماله منذ عدة أعوام. إن هذه الحقوق لا تزال غير منجزة بسبب عدم امتثال إسرائيل. إن مبادئ القانون الدولي الأساسية ذات الصلة يجب أن تحترم. إن للاجئين الفلسطينيين حقا ثابتا في العودة، شأنهم في ذلك شأن سائر اللاجئين في العالم في الماضي وفي الحاضر. ومن المهم أيضا حق الفرد في الملكية الخاصة، بما في ذلك ملكية الأرض. وتقول لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين إن اللاجئين الفلسطينيين يملكون ٥,٥ ملايين دونم من الأرض. وهذه الممتلكات يجب أن تعترف بها إسرائيل وتعيدها، أو تكون، إذا قبل الملاّك، أساسا للتعويض كجزء من أي تسوية لمشكلة اللاجئين.

٢٢ - إن تشدد إسرائيل ظل لعقود يعرقل حل الأزمة. فهي لا تعترف بمسؤوليتها عن محنة اللاجئين، ولا تزال حبيسة مواقف تخالف القانون الدولي. إن حالة اللاجئين في الأرض الفلسطينية المحتلة حالة تعيسة تتسم بالبطالة العالية، والفقر المدقع، واكتظاظ المآوي، وعدم ملاءمة الهياكل الأساسية.

ويزيد من معاناتهم العنف المفرط والعشوائي والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان من جانب قوات الاحتلال. إن تكرار حصار إسرائيل للمناطق المدنية ومداهمتها، بما فيها المخيمات، يثير ألما ممضا للاجئين ويحملهم على النزوح القسري ويجردهم من مزيد من الأملاك. إن قوات الاحتلال الإسرائيلي تستهدف وتروّع المخيمات، وخصوصا في رفح وجباليا. وعلاوة على عمليات القتل والتدمير غير المبررة، فإن هذه الأفعال الوحشية تزيد من تفاقم الوضع الاجتماعي والاقتصادي الأليم للاجئين. وهذه الأفعال تخالف القواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، وبخاصة المادة ١٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة. وقد أدت، علاوة على ذلك، إلى جعل عمل الأونروا أشقّ، بأن زادت من الحاجة إلى الخدمات الأساسية، وقوضت قدرة الوكالة على تقديم العون، وعرّضت موظفي الوكالة مرافقها لأخطار فادحة. إن استمرار إسرائيل في فرض القيود على حرية حركة الفلسطينيين والبضائع الفلسطينية يضع ضغوطا كبيرة على اللاجئين، ويعرقل بشدة وصولهم إلى العمل والمدارس وحصولهم على الرعاية الصحية والغذاء والماء النظيف. إن بناء إسرائيل غير القانوني للجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، قد أوجد مشقة جديدة، إذ زاد من عزل وإفقار مئات من أسر اللاجئين. وكان من نتيجة ذلك أن أصبحت المعونة الطارئة ضرورية، ولا سيما بالنسبة إلى حالات العسر التي تشمل ٥,٨ في المائة من اللاجئين المسجلين.

٢٣ - إن تفكيك المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية وانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلية من قطاع غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية كانا خطوة مهمة صوب عكس استعمار إسرائيل للأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية. ومع ذلك فإن فك الارتباط الإسرائيلي، الذي جرى تخطيطه وتنفيذه من جانب واحد، أخفق في الاعتراف بالشواغل الفلسطينية وترك العديد من القضايا الحساسة دون حل. وجاء في تقدير للمفوضة العامة في مطلع هذا العام أنه إذا فُتحت الحدود وأمكن إيجاد روابط عبر البحار وسُمح للاقتصاد الحر بالازدهار، كان بإمكان فك الارتباط أن يحدث تغييرا حقيقيا في حياة الفلسطينيين؛ وإلا فإن الوضع الإنساني سيظل كئيبا بشكل مقبض. ولذلك فإن القيادة الفلسطينية تأمل أن يوجد فك الارتباط دفعة بناءة تساعد على تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للاجئين في غزة. ولهذا الغرض يتعين على إسرائيل حل جميع المسائل المتبقية بعدة وسائل، منها رفع القيود القاسية المفروضة على حرية حركة الفلسطينيين والبضائع الفلسطينية، وإلغاء عمليات الحصار والإغلاق الخانقة، ووقف بناء الجدار.ويجب أن تراعي إسرائيل الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤. إن فك ارتباط إسرائيل لم يغيّر المركز القانوني لغزة باعتبارها أرضا محتلة، كما لم يعدل ولاية الوكالة في تقديم المعونة والمساعدة إلى اللاجئين.

٢٤ - إن الدعم المالي المستمر من المجتمع الدولي للأونروا له نفس حيوية الدعم السياسي المستمر من هذا المجتمع. وكثيرا ما يتوجس اللاجئون خيفة من أن تشير الصعوبات المالية للوكالة إلى أن التزام المجتمع الدولي إزاء مسألة اللاجئين بدأ يشحب. إن الوكالة تتبع سبلا مبتكرة في جميع الأموال بتركيزها، في جملة أمور، على المانحين العرب، ولا سيما الموجودون في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وعلى إنشاء مجموعات مستقلة للدعم القطري. إن زيادة المساعدة المالية للأونروا ستسهم في استمراريتها وفعاليتها. وسيسهم توسيع اللجنة الاستشارية بقدر كبير في تعزيز عمل الوكالة، وشكر المتكلم وفد السويد الذي سهّل المشاورات التي جرت بهذا الصدد في نيويورك. وأخيرا، أعرب عن تقديره لتعاون

الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان مع الأونروا ولجهود هذه الدول في تيسير عمل الوكالة.

٢٥ - **السيد المانعي** (الإمارات العربية المتحدة): قال إنه رغم انقضاء ما يزيد على ٥٨ عاما على نشوء قضية فلسطين، فإن معاناة الشعب الفلسطيني تزداد باستمرار. وعندما بدأ تشييد الجدار الفاصل، ابتلعت آلاف جديدة من دونمات الأراضي الفلسطينية، ودمرت الثروات الطبيعية ومنابع المياه، وتشرد المزيد من آلاف الفلسطينيين. وتفاقمت الأزمة الإنسانية التي يعيشها الفلسطينيون، وزادت معدلات الفقر والبطالة والتجهيل في أوساط اللاجئين الفلسطينيين. إن مواصلة بناء الجدار داخل الضفة الغربية أدت إلى عزل وإفقار القاطنين في جواره، ولا سيما بينه وبين خط الهدنة لعام ١٩٤٩. كما أن وجود الجدار شكل عقبة رئيسية أمام جهود الأونروا، ولا سيما إيصال الخدمات الغوثية إلى المتضررين.

٢٦ - ويقلقنا استمرار ظروف الحرمان الشديد والبطالة السائدة في بعض مخيمات اللاجئين بسبب بعض القوانين المحلية المفروضة عليهم. ولا تتوافر موارد مالية كافية للوكالة؛ الأمر الذي عكس آثاره السلبية على بنيتها التحتية وقدراتها في تنفيذ برامجها ومشاريعها الإنمائية، وأيضا على نوعية خدماتها، بما في ذلك برامج المساعدات المعنية بمجالات الطوارئ في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. إننا ندعو الدول والمؤسسات المالية المانحة كالبنك الدولي وغيره إلى مضاعفة حصص دعمها للأونروا وزيادة جهودها في تلبية الاحتياجات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين، سواء داخل أراضيهم المحتلة أو خارجها.

٢٧ - إن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين جزء أساسي من قضية فلسطين، ويجب حلها في إطار التسوية العادلة والشاملة والدائمة لهذه القضية وللحالة في الشرق الأوسط. إن اللاجئين يجب أن يعودوا إلى ديارهم ويعوّضوا عما لحق بهم من خسائر مالية ومعنوية، استنادا إلى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ولا سيما القرارين ١٨١ (د-٢) و١٩٤ (د-٣). إن المسؤولية عن إيجاد تسوية لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين مازالت تقع على عاتق المجتمع الدولي.

٢٨ - **السيد حسن** (الأردن): قال إنه يجب استمرار عمل الأونروا في المنطقة حتى يوضع حل نهائي لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين تتفق عليه جميع الأطراف المعنية وينفذ بتمامه. لقد أثبتت الوكالة لأعوام عديدة أهميتها الحيوية للاجئين الفلسطينيين والبلدان المضيفة، وعلى جميع البلدان المانحة مواصلة الإسهام في ميزانيتها. ويستضيف الأردن قرابة ١,٨ من ملايين اللاجئين الفلسطينيين، أي أكثر من ٤٢ في المائة من العدد الإجمالي و٩٠ في المائة من النازحين في عام ١٩٦٧. وفي عام ٢٠٠٥، أنفق الأردن أكثر من ٤٦٣ مليون دولار على التعليم والصحة والهياكل الأساسية والرعاية الاجتماعية والخدمات الأمنية للاجئين، علاوة على تحسين الأحوال المعيشية في ١٣ مخيما للاجئين في الأردن. وقام الأردن، رغم مصاعبه الميزانوية والمالية، بتمويل هذه الأنشطة منذ بدأت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في عام ١٩٤٨، وعوّض النقص في خدمات الأونروا الناجم عن عجز ميزانيتها. وفي فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، أنفقت الأونروا ٧٦,١ مليون دولار على عمليات في الأردن، وأنفقت الحكومة الأردنية ٤٦٣,٥ مليون دولار على خدمات اللاجئين. إن المشكلة الفلسطينية يجب أن تحل على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) ومبادرة السلام العربية، مع ضمانات كاملة لحقوق اللاجئين والبلدان المضيفة. ويجب، علاوة على ذلك، أن يكون أي حل متفق عليه متسقا مع المادة ٨، بشأن حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين والمشردين بموجب القانون الدولي، من معاهدة السلام المبرمة بين إسرائيل والأردن. ولا ينبغي وضع

اللاجئين الفلسطينيين في فئات على أساس الموقع الجغرافي الذي يستضافون فيه، أو على أساس ظروفهم المعيشية. وعلى إسرائيل أن تسهل عمليات الأونروا بالامتناع عن عرقلة عمل موظفيها في الأرض الفلسطينية المحتلة. إن وفده يؤيد توسيع اللجنة الاستشارية بشكل يساعد على دعم عمل الوكالة.

٢٩ - **السيد علي أحمد** (الجمهورية العربية السورية): قال إنه لم يظهر في الأفق حتى الآن بصيص أمل يعلن قرب انتهاء مأساة الشعب الفلسطيني وعودة حقوقه المشروعة كاملة، بما فيها حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم. ومنذ ما يزيد على نصف قرن ظل المجتمع الدولي يأخذ دور المتفرج على حلقات القتل والظلم، وهذا يشجع إسرائيل على الاستمرار في سياساتها الوحشية ضد الفلسطينيين، ويؤدي إلى زيادة حالة اللاجئين الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة سوءا، والأمثلة الواردة على ذلك كثيرة في تقرير المفوضة العامة للأونروا (A/60/13). إن إسرائيل لا تستجيب للدعوات المتكررة لها إلى الالتزام بالقانون الإنساني الدولي لأنها تعلم أنها محصنة ضد أي قرار تتخذه الأمم المتحدة. إن استمرار إسرائيل في بناء الجدار العازل، مخالفة بذلك فتوى محكمة العدل الدولية، يؤدي إلى ازدياد معاناة اللاجئين القاطنين في جواره، ويوجد عقبات جديدة أمام إيصال خدمات الأونروا الأساسية. وفي انتهاك صارخ لالتزامات إسرائيل القانونية بموجب القانون الدولي، امتدت ممارساتها الوحشية لكي تصل إلى قتل وجرح تلاميذ الأونروا كما ورد في التقرير، وطالت هذه الممارسات موظفي الأونروا ومركباتها بالتأخير، أو منع العبور، أو ما هو أسوأ من ذلك عند نقاط التفتيش في الضفة الغربية. إن بلده دولة مضيفة للاجئين الفلسطينيين تقدم كل أنواع الدعم لهم، وتتحمل الحكومة أعباء مالية كبيرة، ولا تميز بينهم وبين أبناء الشعب السوري. وقد لاحظت مع الارتياح الإشارات في التقرير إلى تعاونها وتنسيقها الراهنين مع الأونروا التي تقدم لها كل الدعم والمساعدة.

٣٠ - إن المسؤولية عن قضية اللاجئين الفلسطينيين مسؤولية دولية، ومن الضروري أن تستمر الأونروا في القيام بعملها ومواصلة جهودها لتوسيع قاعدة المتبرعين للوكالة، حتى تستطيع تحسين أوضاع اللاجئين بما لا يمس حقوقهم غير القابلة للتصرف. وهناك ضرورة لتحسين خدمات الوكالة وتوفيرها في مناطق عملياتها الخمس دون تمييز. وعلى المجتمع الدولي الاستجابة للنداءات الطارئة للوكالة للحصول على الدعم، وعدم تحميل مجتمع اللاجئين الفلسطينيين أو الدول المضيفة أي أعباء مالية بسبب العجز في ميزانية الوكالة. والأمل معقود على منح بدل المخاطر لموظفي الأونروا أسوة بغيرهم من موظفي الأمم المتحدة، وبخاصة أن عددا منهم فقد حياته بعد استهدافهم من قِبل قوات الاحتلال.

٣١ - لقد مضى ٥٧ عاما على اتخاذ الجمعية العامة القرار ١٩٤ (د-٣) الذي تم التأكيد عليه بشكل مستمر بقرارات لاحقة، فضلا عن قرارات أخرى ربطت، بما لا يدع مجالا للجدل، حقوق اللاجئين الفلسطينيين غير القابلة للتصرف بحق تقرير المصير. إن إسرائيل بتصرفاتها الاستفزازية، بما فيها استخدام القوة العسكرية الغاشمة ضد الفلسطينيين ومؤسسات الأونروا، تبرهن بما لا يدع مجالا للشك على أنها ليست مستعدة حتى الآن لتحقيق السلام العادل والشامل الذي يؤمن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم. وقد آن الأوان لكي يقوم المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لإنهاء احتلالها للأراضي العربية وإلزامها بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

٣٢ - **السيدة جول** (النرويج): أثنت على الأونروا لدورها الحيوي الذي لا تزال تؤديه في الحفاظ على استقرار المنطقة في ظروف صعبة وغالبا خطيرة. إن فك الارتباط في غزة أحيا الأمل في تحسن نوعية حياة السكان الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية، ويقوم مجتمع المانحين بحشد الموارد اللازمة للتصدي للمعدلات العالية للفقر والبطالة.

٣٣ - وحثت الجهات المانحة على المساهمة في الميزانية العامة للوكالة والاستجابة للنداءات الطارئة حتى تتوافر لها الموارد اللازمة للقيام بولايتها. ومع ذلك فإنه يجب استخدام الموارد الشحيحة بفعالية؛ وهذا يتطلب الشفافية والحوار بين الوكالة والسلطات المضيفة فيما يتصل بالأولويات. ومن هنا فإنها تؤيد تنشيط وتوسيع اللجنة الاستشارية والمشاركة الموسعة في اجتماعات البلدان المضيفة والمانحة.

٣٤ - وأعربت عن قلقها إزاء الارتفاع الحاد في تكاليف المساعدة الإنسانية بسبب رسوم الموانئ وما يتصل بها المفروضة على الواردات عبر إسرائيل. وقد زادت التكاليف أيضا نتيجة عمليات الإغلاق من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية وبناء الجدار، وهو ما يبعد الفلسطينيين عن المدارس وأماكن العمل والخدمات. ودعت الحكومة الإسرائيلية إلى تيسير تقديم جميع خدمات الأونروا بسرعة.

٣٥ - **السيد لا روسا دومينغس** (كوبا): رحب بتقرير المفوضة العامة للأونروا (A/60/13)، الذي يصف العمل الرائع الذي تقوم به الوكالة في ظروف عصيبة ترجع في أغلبها إلى الموقف العدائي للحكومة الإسرائيلية، الذي يوضحه الاحتكاك بعمليات الوكالة، بما في ذلك احتجاز موظفيها.

٣٦ - ويعترض وفده على إلغاء أي من الهيئات المنشأة لدعم حق الشعب الفلسطيني الثابت في تقرير المصير. ولن يكون من المقبول أيضا الدعوة إلى إلغاء الأونروا. إن تكاليف هذه الهيئات ثمن قليل يجب دفعه لقاء واجب المنظمة والمجتمع الدولي في مساعدة الشعب الفلسطيني الباسل الذي طالت معاناته في سعيه إلى إنشاء دولته.

٣٧ - وعلى المجتمع الدولي ألا ينخدع فيظن أن انسحاب إسرائيل من قطاع غزة يشير إلى بداية حل نهائي للمشكلة الفلسطينية؛ فما زالت إسرائيل تسيطر على الحدود البرية والبحرية والجوية، وما زالت هناك مشاكل شائكة عديدة، كمشكلة اللاجئين، لم تحل بعد. وتواصل إسرائيل، بالإضافة إلى ذلك، بناء جدارها العازل غير القانوني، فتحرم الفلسطينيين حرية الحركة، والحصول على الخدمات الأساسية، والوصول إلى الأراضي والمياه؛ وهذا ضم فعلي لما يقرب من ٦٠ في المائة من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، في انتهاك لقرار الجمعية العامة ١٥ المتخذ في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة. إن السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط لا يزال من أحلام اليقظة.

٣٨ - وأثنى على الأونروا لأنها أنهت عام ٢٠٠٤ بفائض في الميزانية، وإن كان قد أعرب عن قلقه لاحتمال انتهاء العام الحالي بعجز. وأشاد بالبلدان والمؤسسات التي تدعم الأونروا في عملها على تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين، ومنهم الأشد ضعفا، وأيد طلب الوكالة لمزيد من الموارد لمجابهة الطلب المتزايد على خدماتها. وعلى الرغم من الحصار الاقتصادي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا، فإن حكومته قدمت منحا دراسية مجانية لأكثر من ٣٥٠ شابا فلسطينيا حصل أكثر من ٣٠٠ منهم على درجات جامعية.

٣٩ - وجدد مساندة وفده لعمل الأونروا في مساعدة السكان ولحق الشعب الفلسطيني الثابت في دولة مستقلة تكون عاصمتها القدس الشرقية. ودعا أيضا إلى العودة غير المشروطة لجميع الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل، وأكد

من جديد أن جميع المستوطنات الإسرائيلية التي أقيمت في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ غير قانونية. إن وفده يأمل في تحقق سلام عادل ودائم لجميع شعوب الشرق الأوسط.

٤٠ - **السيد قبطني** (تونس): قال إن الظروف المعيشية القاسية للاجئين الفلسطينيين، كما يوضح تقرير المفوضة العامة للأونروا (A/60/13)، لا تزال متواصلة، بما فيها عمليات الإغلاق، وتدمير الممتلكات، ومنع التنقل، إلى جانب حلقة العنف التي لم تنته على أيدي سلطات الاحتلال الإسرائيلي. وهذا يتسبب في كارثة اقتصادية وإنسانية تتجاوز أبعادها قدرات الأونروا، مما يستدعي تدخلا عاجلا للمجتمع الدولي. إن تراجع الموارد يؤثر سلبيا على الخدمات التي تقدمها الأونروا، وهذا مبعث انشغاله. ووجه نداء إلى الدول المانحة لزيادة تبرعاتها المقدمة إلى ميزانية الوكالة. وعبّر عن الأمل أن يكون توسيع عضوية اللجنة الاستشارية للأونروا مبنيا على معيار هذه المساهمات السخية. ويأمل أيضا أن تؤدي عملية الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة إلى التخفيف من القيود المفروضة على اللاجئين الفلسطينيين، وبخاصة السماح لهم بحرية التنقل ونقل السلع، وهذا من شأنه التخفيف من أعباء الأونروا. إن الأخبار المتعلقة بتصاعد عمليات العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة هذه الأيام تبعث على القلق الشديد.

٤١ - وأعرب عن تقديره للبلدان التي تحتضن اللاجئين الفلسطينيين، وخصّ بالذكر الجمهورية العربية السورية وسوريا ولبنان. إن تونس ما انفكت تدعم الأونروا سياسيا وماديا، ويود أن يؤكد أن الحل العادل والدائم للقضية الفلسطينية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة أو الحصول على تعويض، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

٤٢ - **السيد حمادة** (الكويت): قال إنه يجب الإبقاء على الأونروا حتى تتم تسوية القضية الهامة للاجئين الفلسطينيين على أساس الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). ورغم الصعوبات المالية للأونروا، فإنه يأمل أن تواصل تقديم خدماتها إلى اللاجئين. وأشاد في هذا السياق بجهودها لتوسيع قاعدة المانحين لدعم ميزانيتها. ومن المهم بصفة خاصة أن تقوم الوكالة بأداء مهمتها في مناطق عملياتها الخمس دون تمييز بين منطقة وأخرى، وأشاد بالإجراءات والبرامج الإصلاحية التي تنفذها الوكالة لتطوير خدماتها التعليمية والصحية والاجتماعية. ولا تزال الكويت ملتزمة تماما بتقديم مساهمتها السنوية في الميزانية العادية للوكالة، وتبلغ ١,٥ من ملايين دولارات الولايات المتحدة.

٤٣ - إن إسرائيل تبرر ممارساتها القمعية ضد السكان الفلسطينيين، التي لم تتوقف منذ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، بأنها تحمي أمنها الوطني وتوقف أعمال العنف. ولكن سياساتها أدت إلى تصعيد أعمال العنف واستمرار تدهور الأوضاع المعيشية للفلسطينيين. ومما يبعث على القلق الشديد أن السلطات الإسرائيلية تضع العقبة تلو الأخرى أمام الأعمال الإنسانية التي تقوم بها الوكالة، منتهكة بذلك الاتفاقات الدولية التي ينبغي لها احترامها. إن تدمير الجيش الإسرائيلي لمآوي اللاجئين الفلسطينيين والمرافق التي تديرها الوكالة أمر مؤسف تماما مثل تعمدها احتجاز موظفي الأونروا بشكل غير قانوني. وأعرب عن التقدير لتفاني موظفي الوكالة في أدائهم لعملهم في ظل هذه الظروف الصعبة، وطالب بضرورة تمتعهم بنفس المميزات التي يتمتع بها موظفو الأمم المتحدة العاملون في المنطقة. وأعرب عن التضامن الكامل مع الشعب الفلسطيني ودعم جهوده المشروعة لنيل كافة حقوقه المنصوص عليها في قرارات الأمم المتحدة. ومع الترحيب بانسحاب إسرائيل من قطاع غزة، فإن هذا الانسحاب يعتبر خطوة أولى بحاجة إلى أن تتبعها خطوات أخرى حتى

تنسحب إسرائيل من كافة الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧. ومن هذا المنطلق، طالب الحكومة الإسرائيلية بالالتزام بالمرجعية التي قامت على أساسها عملية السلام، وتنفيذ خارطة الطريق والاتفاقات التي أبرمتها مع السلطة الفلسطينية في إطار هذه العملية.

٤٤ - **السيد سيمادیني** (سويسرا): قال إن نتائج الامتحانات التي حققها الطلبة اللاجئون والمعايير الصحية في المجتمعات المحلية ومساهمة البرامج في الاقتصاد المحلي تبرهن على نجاح برامج الأونروا للخدمات التعليمية والصحية والغوثية والاجتماعية في ميادين عمليات الوكالة الخمسة. وتقدم البلدان المضيفة دعما لا يقدّر إلى اللاجئين، ورحب بتجدد الحوار والإجراءات المتخذة في لبنان لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية البائسة للاجئين العائشين في هذا البلد. ويجب أن يطالب المجتمع الدولي إسرائيل بالالتزام بالقانون الإنساني الدولي والعمل دائما على تيسير حصول السكان الفلسطينيين على الخدمات الإنسانية، بمن فيهم اللاجئون المسجلون لدى الأونروا. وقد بيّنت دراسة مشتركة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والأونروا أن ١,٤ من ملايين الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وغزة يفتقرون إلى الأمن الغذائي، وأن عدد الأسر الضعيفة التي تعولها امرأة قد زاد زيادة كبيرة. وقال إنه يأمل في حدوث تحسن مستمر في الحالة الأمنية العامة والحالة الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ فهذا سيمكّن الوكالة من الحد من عمليات الطوارئ التي تقوم بها والتركيز على برامجها الأساسية.

٤٥ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤، عقد مؤتمر رئيسي في جنيف بشأن ”تلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى: بناء علاقات تشاركية لدعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى“، وتقوم الأطراف المؤثرة الآن بتنفيذ توصياته الرئيسية على النحو الواجب. وتهتم سويسرا اهتماما خاصا بالاقتراحات المتعلقة بتوسيع عضوية اللجنة الاستشارية للأونروا، وجمع مجموعة شاملة من البيانات لتوفير الخدمات على أساس الاحتياجات، وتحديد إطار استراتيجي لزيادة تعزيز قدرة الوكالة على إدارة البرامج ونسج علاقات تآزر مع المجتمع العالمي للشؤون الإنسانية.

٤٦ - **السيدة هولان** (كندا): قالت إن الأونروا تضطلع بعمل فائق الأهمية، وإن حكومتها تتعهد بمواصلة دعم أنشطة الوكالة.

٤٧ - إن انسحاب إسرائيل مؤخرا من غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية أوجد فرصا جديدة لتحسين حياة الشعب الفلسطيني والعودة إلى خريطة الطريق. ولا بد من بذل جهود كبيرة لتعظيم هذه الفرص، وقد تعهدت حكومتها بزيادة مشاركتها ودعمها للسلطة الفلسطينية في الفترة الحاسمة المقبلة.

٤٨ - إن الإغاثة الإنسانية والخدمات الأساسية التي تقدمها الأونروا إلى الفلسطينيين لا تزال ذات أهمية حيوية. وقد أعلنت حكومتها في أيلول/سبتمبر تبرعها بـ ٦ ملايين دولار لدعم مبادرات الوكالة في خلق الوظائف وتقديم الائتمانات الصغيرة في غزة؛ وهذا علاوة على الـ ١٠ ملايين دولار التي أسهمت بها في الميزانية الأساسية للوكالة. وهناك الآن فرصة متاحة لإيجاد مستوى جديد من التشارك بين الوكالة والسلطة الفلسطينية في تخطيط وبرمجة الخدمات، وستساعد حكومتها في دعم هذا التشارك إذا طلب منها ذلك.

٤٩ - ولا يمكن تقديم المساعدة الإنسانية إلا إذا كانت طرق الوصول مفتوحة، وتعمل حكومتها بشكل وثيق مع شركائها الفلسطينيين والإسرائيليين والمانحين للتأكد من إمكان الناس والسلع التحرك في غزة وخارجها، بما في ذلك إلى الضفة الغربية.

٥٠ - إن عملية الإصلاح التي بدأت داخل الأونروا من شأنها المساهمة في تحقيق رفاهة اللاجئين الفلسطينيين وإيجاد مساءلة أكبر. وستقوم جهود الإصلاح بدور حاسم في الحفاظ على دعم الجهات المانحة.

٥١ - **السيد عادل** (مصر): قال إن الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من قطاع غزة وبعض المستوطنات في شمال الضفة الغربية لم يسفر عن أي تحسن في أوضاع اللاجئين الفلسطينيين الذين تحطمت آمالهم في العودة الآمنة إلى ديارهم على صخرة المماطلة الإسرائيلية في الانسحاب من باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية والقدس الشرقية تنفيذا لخارطة الطريق. وزاد من صعوبة الوضع تناقص الموارد المتاحة لدى الأونروا التي تبذل جهدا دؤوبا لرفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني. وشدد على القيود الشديدة المفروضة على حركة الشعب الفلسطيني التي تزيد من معاناة السكان كل يوم وتؤثر على عمليات الأونروا، كما هو واضح من تقرير المفوضة العامة للأونروا (A/60/13). ويجري بوجه خاص كل يوم الحيلولة دون اضطلاع موظفي الأونروا بعملهم، ولا سيما ما يتصل بتقديم المساعدات الإنسانية. إن الفترة التي يشملها التقرير شهدت تدهورا شديدا في الحالة الإنسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني. وفي هذا الصدد، فإن آثار استمرار إسرائيل في تشييد الجدار العازل آثار سلبية، ولذلك يجب أن تلتزم إسرائيل بما ورد في فتوى محكمة العدل الدولية بهذا الخصوص.

٥٢ - ورغم تدني التمويل، استطاعت الأونروا أن تستمر في تقديم المساعدات في مجالات التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية، بالإضافة إلى برنامجها للتمويل الصغير وتمويل المشروعات الصغيرة. ولا بد من الحفاظ على الأولوية المطلوبة لمعالجة مشكلات اللاجئين الفلسطينيين من خلال زيادة مساهمات الدول المانحة، وتعزيز الاستجابة الدولية للنداءات الخاصة بالمساعدات الطارئة. ورحب في هذا الإطار بالمساعي الحالية لتوسيع عضوية اللجنة الاستشارية للأونروا بضم عدد من الدول المانحة، وقال إنه يأمل أن يؤدي ذلك إلى زيادة الموارد المتاحة للوكالة. وقال أخيرا إنه لن يتسنى معالجة الأوضاع الإنسانية المتردية في الأراضي الفلسطينية المحتلة دون التعامل الفعال مع قضية الاحتلال الإسرائيلي والممارسات الملازمة، في إطار الجهود الدولية والإقليمية للخروج من المأزق الراهن في عملية السلام، وصولا لتسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية.

٥٣ - **السيد ميغليوري** (مراقب الكرسي الرسولي): وجه الانتباه إلى الصعوبات المتزايدة التي يواجهها المسيحيون الفلسطينيون، وهم فئة صغيرة من الناس تشكل أقل من ٢ في المائة من السكان الفلسطينيين المحليين. فجيرانهم ينظرون إليهم أحيانا نظرة شك، وبذلك يتعرضون للتمييز والتهميش معا. وقد تعرض المسيحيون مؤخرا لأعمال غير مقبولة من التطرف الديني في المنطقة المحيطة ببيت لحم، وأعرب عن أمله أن يجد القادة المحليون وسائل تتيح تلبية احتياجات جميع أفراد المجتمعات المحلية المستهدفة بالعنف.

٥٤ - إن للجدار الأمني آثارا وخيمة من حيث وصول بعض الفلسطينيين إلى أراضيهم ومصادر المياه والمرافق المعتادة وأماكن العبادة. إن الكرسي الرسولي، إذ يعترف بحق جميع الشعوب في العيش في أمان، يرى أن الأراضي المقدسة تحتاج إلى جسور أكثر من حاجتها إلى الجدران. وأعرب عن أمله في حل المشاكل بالتفاوض والحوار.

٥٥ - إن الحل الدائم لمشاكل المنطقة يجب أن يشمل مسألة القدس الشريف. وفي ضوء الظروف الراهنة، يجدد الكرسي الرسولي دعمه لأحكام مكفولة دوليا تضمن لسكان هذه المدينة حرية الدين والضمير، علاوة على ارتياد أصحاب جميع الديانات والجنسيات للأماكن المقدسة باستمرار وحرية

ودون عوائق، عملا بقرار الجمعية العامة ٢ المتخذ في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة.

البند ١١٦ من جدول الأعمال: تنشيط أعمال الجمعية العامة (تابع) (A/C.4/60/WP.1، A/C.4/60/WP.2)

٥٦ - **السيد إلياسون** (رئيس الجمعية العامة): قال إنه يرحب بالفرصة المتاحة لعرض التقدم الذي حققته اللجنة فيما يتعلق بتنشيط أعمالها، ورحب في هذا الصدد بالاقتراحات الواردة في الورقة غير الرسمية التي اعتمدتها اللجنة (A/C.4/60/WP.2)، ولا سيما تخصيص فترة للأسئلة والأجوبة في الاجتماعات وإجراء حوارات تفاعلية . وشدد على ضرورة الابتكار في تعزيز الحوار الحقيقي، واستكشاف طرائق وأشكال مختلفة لجعل المناقشات داخل المنظمة أكثر حيوية واجتذابا واتساقا مع الواقع الخارجي.

٥٧ - ورحب بأفكار اللجنة بشأن توزيع بنود جدول الأعمال. وشجع جميع رؤساء اللجان على تحليل المعيار الواجب تطبيقه عند إحالة بند في جدول الأعمال إلى الجلسات العامة للجمعية العامة أو إلى لجنة؛ فهذه مسألة هامة ويجب أن تكون هناك شفافية أكبر. وهناك مسائل لا بد من النظر فيها في الجلسات العامة للجمعية العامة وفي إحدى اللجان؛ ومن أمثلة ذلك الحاجة إلى إيجاد ثقافة منع في المنظمة، ومن جوانبها المهمة الحاجة إلى الاتسام بروح المبادرة في منع الصراعات وتعزيز الأمن والتنمية.

٥٨ - ويجب النظر إلى جهود اللجنة في السياق الأوسع لتنشيط الجمعية العامة، وهو ما يحرص عليه حرصا بالغا. وقد صاغ في اليوم السابق رسالة تلفت الانتباه إلى ما تقرر، في الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٣١٣/٥٩، من إنشاء فريق عامل مخصص لتحديد سبل مواصلة تعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها. ويجب الاستفادة من هذه الأداة لدفع جدول أعمال التنشيط قدما ليتناول مسائل من قبيل توزيع البنود وتبسيط القرارات. ويجب بالمثل اعتبار المناقشات المواضيعية أداة جديرة بالاهتمام لتحقيق التقدم في بحث شتى المواضيع، ومنها ما يتصل بالأهداف الإنمائية للألفية مثل الصحة، سواء في الجلسات العامة للجمعية العامة أو في إحدى اللجان.

٥٩ - وأفضل طريقة لتنشيط الجمعية العامة هي ضمان متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وهي نقطة انطلاق جيدة وإن لم تكن كاملة. وقال إنه يتطلع إلى التقدم فيما يتعلق بلجنة بناء السلام، ومجلس حقوق الإنسان، واتفاقية شاملة عن الإرهاب الدولي والمسائل المتصلة بالتنمية، ومجلس اقتصادي واجتماعي أكثر فعالية، والإصلاح الإداري. إن عام ٢٠٠٦ يجب أن يكون عام التنفيذ الذي تتحول فيه الكلمات إلى أفعال. ويمكن للدول الأعضاء الركون إلى دعمه في مثل هذه الجهود.

٦٠ - **السيد كازنز** (المملكة المتحدة): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي؛ والبلدين المنضمين بلغاريا ورومانيا، والبلدين المرشحين تركيا وكرواتيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبالإضافة إلى ذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا ولختنشتاين، فقال إن الاتحاد الأوروبي يؤيد بقوة الجهود المبذولة لتعزيز دور وسلطة الجمعية العامة، وفقا للمبادئ والأهداف المبينة في نتائج مؤتمر القمة وقرار الجمعية العامة ٢٣٣/٥٩. إن جهود الرئيسين السابقين للجمعية العامة تستحق الثناء، وإن كان التقدم حتى الآن مخيبا للآمال. ومن المهم أن تواصل الجمعية العامة جهودها بعدة سبل، منها من خلال الفريق العامل المخصص. ويتعهد الاتحاد الأوروبي بالمشاركة الكاملة في مناقشات اللجنة بشأن تنشيط أعمالها وتحسين أساليب عملها.

٦١ - **السيدة أنغيانو رودريغس** (المكسيك): قالت إن وفدها يهتم كثيرا بأعمال لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار، ليس فقط لدورها في عملية إنهاء الاستعمار الجارية، ولكن أيضا باعتبارها محفلا نموذجيا للنظر في المسائل ذات الصبغة السياسية. ولا بد من زيادة الاستفادة من إمكانيات اللجنة فيما يتعلق بهذه المسائل. ولذلك فإنها تدعم الجهود الرامية إلى تنشيط أعمال الجمعية العامة، بما في ذلك اللجان الرئيسية، ولا سيما فيما يتعلق باللجنة الرابعة كما ورد في الورقة غير الرسمية التي اعتمدتها اللجنة في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٥ (A/C.4/60/WP.2). وقد نُفّذ بالفعل بعض القرارات ذات الصلة بأساليب عمل اللجنة، وخصوصا ما لا يحتاج منها إلى موافقة الجمعية العامة، وإن كان الوقت ما زال مبكرا لمعرفة هل كان لها أثر إيجابي أم لا.

٦٢ - ولم يرد في قرار الجمعية العامة ٣١٣/٥٩ ذكر لاقتراحات اللجنة بشأن توزيع بنود جدول الأعمال، وذلك من ناحية لأن الفرصة لم تتح للدول الأعضاء لمناقشة الإصلاحات المقترحة، ومنها اقتراحات خرجت بها اللجان الرئيسية في مشاورات غير رسمية. وما زال وفدها مقتنعا بأن من طرائق ترشيد أعمال الجمعية العامة ضمان توزيع أفضل لبنود جدول الأعمال بين الجلسات العامة للجمعية العامة واللجان. إن التنشيط عملية مستمرة تتطلب مشاركة الجلسات العامة واللجان الرئيسية. إن الورقات التي من قبيل تلك التي قدمتها اللجنة الرابعة (A/C.4/60/WP.2) جزء لا يتجزأ من هذه العملية. إن وفدها على يقين أن الفريق العامل المفتوح العضوية لجميع الدول الأعضاء، الذي سينشأ بموجب قرار الجمعية العامة ٣١٣/٥٩، سيضع في اعتباره آراء اللجان الرئيسية، ولا سيما ما يتطلب منها موافقة الجلسات العامة للجمعية العامة على التنفيذ.

٦٣ - **الرئيس:** وجه انتباه اللجنة إلى وثيقتين صدرتا تحت البند ١١٦ من جدول الأعمال: مشروع المبادئ التوجيهية المؤقتة: التواريخ التقريبية لنظر اللجنة الرابعة في البنود في دورة الجمعية العامة الحادية والستين (A/C.4/60/WP.1)، والورقة غير الرسمية التي اعتمدتها اللجنة في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٥ بشأن تنشيط لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/C.4/60/WP.2). ويرى المكتب أن هاتين الوثيقتين ستكونان مفيدتين للفريق العامل المخصص الذي سينشأ بموجب الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٣١٣/٥٩، في مناقشاته بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة، وخصوصا فيما يتعلق بأساليب عمل اللجنة الرابعة. ولذلك يوصي المكتب بإرفاق هاتين الوثيقتين بتقرير اللجنة عن البند ١١٦ من جدول الأعمال. فإذا لم يسمع أي اعتراض، فسيعتبر أن اللجنة توافق على هذه التوصية.

٦٤ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٠.